



جانب من الجلسة



الغام يرفع الجلسة إلى صباح اليوم

إحالة «تعديل قانون إقامة الأجانب» إلى «الموارد البشرية» البرلمانية

التصويت على قانون مخاصة القضاء في الجلسة المقبلة

السبيعي: طلب تأجيل التربية استجوابه إلى الأول من الشهر القادم هو تكتيك نيابي يستهدف كسب الوقت لحماية نفسه



والحرف أيضاً



الدمخي خلال مداخلته

سعود الحربي: أوفق على دمج الاستجواب الموجه من السبيعى مع استجواب أبل والروى على وأطلب تأجيل مناقشتها

منهم الشعب الكويتي باكمله إلى النيابة، وأنا أعلم الوزير الثقة لأن بيده الإصلاح».

محمد هايف يطلب الكلمة: «داعٍ عن الوزير لكن لا تتغول على كلاما لم يقله... وماذا تقصد بـ«نقاوة المجتمع» التي تستغير؟ اتخاذ ان تتفق في مقر الانتخابي وتقول ان اسرك تأخذ مناقصات من الحكومة... فهل ستنتهي في الانتخابات؟

فصل الكثري : من الوى يأخذ درايكيل بطريقة مباشرة؟ أنا كان كلامي واضح.

مشادة كلامية حادة بين المطير والمدعاني بعد مداخلة الأخير دفاعاً عن زوجة الوزير.

المطير للمدعاني: انت خبل مو صاحبى.

المدعاني للمطير : انت حرامي... وأكبر حرامي.

المطير للمدعاني : ما تستحي على ويهك تدافع عن وزراء والله اند مجتون؟

ويس مو جدي... للأسف صار صاحب يا الردى.

الرئيس الغانم : تقدم 10

نواب بطلب طرح النقاوة بوزير الداخلية وهو: «محمد هايف ثامر السويطي ، عادل الكثري ، محمد المطير ، المرادس المويزري ، حمدان العازمي ، خالد العتبى ، عادل الدخمي ، عبد الله هفاد».

التصويت على طلب طرح النقاوة في جلسة الاربعاء المقبلة

26 أغسطس.

الدمفي: الحرف نقل في الجلسة الماضية عن سمو الأمير كلاماً... وأؤكد أن هذا لم يحصل في لقاء إعادة الجناسي ونطلب شطبته

بارك الحرف: ما قلته حصل على مرأى وسمع 13 نائباً من فيهم رئيس المجلس.. ولم ينطق لسانى إلا بما حصل والله خير شهيد

حمدان العازمي: نحن في دولة دستور ومؤسسات وقانون.. لكن البعض يتعامل مع الكويت كأنها دولة مشيخة وتجار فقط

عاشر: يفترض أن تقدم الحكومة بقانون علاج التركيبة السكانية... عندنا 15 ألف وافد يعالجون في الطب النفسي

تحدث النائب محمد هايف الجنائية أتلف 60 ألف ملف... أسباب عدم حفظها، فيما تولى الوزير منصبه ولدة 27 تحدث النائب فيصل الكثري معارضه.

محمد هايف يتحدث «معارضاً لاستجواب وزير الداخلية»: «أغلب كلام مناقصات بعشرين مليوناً وثلاثين 8 سنوات حصلت الشركة على «مؤيداً لاستجواب الوزير الصالح»: «التسupp من المنصب 70 مليوناً. وكذلك محمد هايف أن الوزير المسؤول اوضح وضوح الوزير انس الصالح يريد ما المشكلة في حصول أعلاميين أن تكون لديهم شركات تأخذ الحكومة مع أن الوزير طلب مناقصات من الحكومة... كان أو ربما مراجعة مستشفى؟... شئون المشكلة... يجدر بالوزير انس الصالح وزیر الداخلية يعرض شركته وكم كان رصيدها قبل دخوله الوزارة وكم أصبح سهل على البعض الطعن في ذمة الناس.

الآن؟ «لاباس أن تكون لدى الوزير شركات يتربّح منها شريطة لقضية القيد نائب قدمه خصوصاً أنه نائب قدمه ولماذا بهذا الوقت؟» واستغربت الشركة وذكرت ذلك وقت أن رئيس الوزراء بالتقدير في تعرّض المستحوب لـ«زوجة» الوزير، بينما تكون الأمر لجميل الوزراء وأحواله المويزري لم يقدم دليلاً واحداً على التربح. إن قضية الجنسيات المزورة للبدون أشد خطراً من قضية تجارة الإقامات الذين تضرر

عندما توليت شركة والدي رحمة «الداخلية» قبل 18 شهراً وجهت بفحص الكشف الانتخابية العنوانين فخاطبنا المعلومات المدنية تحديدهما.. وهذا ملف فوجينا 37 ألف اسم تتضمنها تجود حالات فردية لعسكريين وضباطاً يتزاوجون القانون اما التعليم فهو تابعه بنفسى.. تم خلال العام الحالي شطب 7120 من قيد الناخبين بسبب الوفاة لعام 2073 على تنصيبه... السادس فبراير 2017 من أحد منهم... وهو يعتمد في محاربة الفساد عدد الوقيبات لهذا العام 2073 تسوى ذنبي ماي الأرض»... ما يعني تصحيح أخطاء سابقة بعدد 5047 وفاة لم يتم شطبها في السابق.. القانون يلزم الناخب بتحديث عنوانه وليس وزارة الداخلية ولكنها رغم تحالف البعض علينا طناناً منهن انتي سانحني لكن لن اصحابها في المحور لا يزيد عن ذنبي... هو في المحاربة الفساد هذه طريقتها منذ زمن طويل وهذه طرقها من ذنبها... ومنذ أن كان المويزري ضابطاً في الداخلية ولم يتحرك... وليس وزارة الداخلية ولم يحركه... المستحوب عرض صورة شخص مكبل ولا اعلم هل وائله بالذنب مناقصات.. هو هنا ام في الخارج.. وبنين ويسكنون في عنوان آخر.. والوزير الصالح يتنهى من مراجعته.. شعب المويزري يعيق: يا رئيس الحكومة انت في يا رئيس الحكومة انت في مهنة طلاقه... جهود الداخلية في محاربة تجار الاقارات اسفرت عن تسجيل 282 قضية تخص 417 شرکة و 526.

لى استفادة مباشرة وآخرها لله بعد أن أوكلت إلى وزارة النفط.. فمن يقوم بهذه.. تسلمى جهاز المناقصات... الجانب السياسي في المحور الأول واضح... المطلوب العسكريين وضباطاً يتزاوجون على الوزير .. انتي اكون مخططاً في ظني.. لم انكر يوم شركات عائلتي او انتي جزء منها وهذا بدون ذنبي الماليه لدى نزاهة.. لم اتحاب على الوزير .. انت لم اخالف المادة 131 من الدستور اذ لا توجب هذه المادة على الوزير التخلص عن الكيته التجارية بل فقط وقف العمل التجاري ومن حقه الاحتفاظ بالاسهم التي يمتلكها قبل توزيره.. الاخ شعيب انت تعرضت لتجربة مماثلة عندما تعرضت لضربي سمعتك في مناقصات الاخ شعيب كشاده فقط ليقدم الدليل على اتهاماته... خلقت كل تلك وارسل الى اليوم تمارس نفس الدور مع باتهامات بلا دليل... كل المناقصات التي رست على اهلي لم تكون



..ولملا نصبا



وعبدالصمد



الدلال بدلي بدلو